

Distr.: General
30 December 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بإبلاغكم بأن الأمم المتحدة تلقت طلباً من رئيس لجنة التحقيق المستقلة، بول فولكر، بمواصلة على عمل اللجنة حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦. كما تلقيت رسالة من الممثل الدائم للعراق تحمل نفس المعنى.

ونظراً لدعم حكومة العراق لهذا المقترح، وبالنظر إلى حجم التحريات المتعلقة بالتعاون الواردة إلى اللجنة من الدول الأعضاء الساعية إلى متابعة نتائج التقرير النهائي للجنة، قررت تلبية هذا الطلب. وفي هذا السياق، أرفق طيه رسالة من رئيس ديوان الأمين العام إلى السيد فولكر تضع أسس التمديد وتفاصيل هامة أخرى بخصوص مهام المتابعة التي تقوم بها اللجنة والمسائل ذات الصلة. وستلاحظون أن اللجنة، وقد أكملت تحقيقها بشكل تام، لن تحتفظ بأية صفة أو سلطة مستمرة للتحقيق.

أرجو ممتناً أن تتفضلوا بتوجيه نظر أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة، للعلم.

(توقيع) كوفي عنان



المرفق

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة من رئيس ديوان الأمين العام إلى رئيس لجنة التحقيق المستقلة

أشير إلى رسالتكم المؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر التي تطلبون فيها الإذن من الأمم المتحدة بمواصلة عمل لجنة التحقيق المستقلة في برنامج النفط مقابل الغذاء حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦، وتشيرونها فيها إلى مباحثاتكم مع الممثل الدائم للعراق في هذا الخصوص. فقد تلقى الأمين العام الآن، وبشكل منفصل، رسالة مماثلة من الممثل الدائم للعراق تحمل نفس الطلب.

ونظراً لدعم حكومة العراق لهذا المقترح، وإقراراً بحجم التحريات المتعلقة بالتعاون الواردة إلى اللجنة من الدول الأعضاء الساعية إلى متابعة نتائج التقرير النهائي للجنة، فإن الأمين العام تسعده تلبية هذا الطلب. وسيكون هذا التمديد حصراً لأغراض المساعدة مع وكالات إنفاذ القانون والوكالات التنظيمية المأذون لها حسب الأصول فيما قد تقوم به من ملاحظات قضائية ضد شركات وأفراد وكيانات أخرى نتيجة لعمل اللجنة. وعندما تنتهي اللجنة من تحقيقها تماماً، فلن تحتفظ بأية صفة أو سلطة مستمرة للتحقيق. وستكون مهام الموظفين المتبقين إدارة عملية الحصول على المحفوظات الضخمة من الوثائق التي جمعتها اللجنة خلال عملها. وسيكونون مسؤولين كذلك، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، عن التأكد من حفظ وفهرسة المحفوظات للاستخدام المستقبلي.

وكما نوقش مع مكتبكم، وبالنظر إلى مهمة المتابعة المحدودة التي تقوم بها هذه اللجنة، فإن اللجنة نفسها ستُحل بنهاية كانون الأول/ديسمبر. إلا أن كياناً للمتابعة، سيُسمى مؤقتاً مكتب لجنة التحقيق المستقلة، سيستمر حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦ من أجل دعم أنشطة المتابعة المحددة أعلاه، مع توفير بعض التمويل الإضافي أيضاً لنيسان/أبريل ٢٠٠٦ من أجل تغطية أي تكاليف نهائية مرتبطة بإغلاق المكتب رسمياً. وسيُصبح السيد ريد موردين، المدير التنفيذي للجنة، مديراً تنفيذياً للمكتب الجديد. وقد تكرمتم وزملاؤكم أعضاء اللجنة بالموافقة على البقاء بوصفكم "فريقاً استشارياً" متاحاً للتشاور من أجل حل أي مسائل تنفيذية أو مسائل تتعلق بالسياسات قد تظهر فيما يخص نشر الوثائق. وسيتعين علينا كذلك إبلاغ مجلس الأمن بهذه الترتيبات التي مدد من أجلها.

وفي نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦، ستتولى الأمم المتحدة المراقبة الرسمية لإدارة محفوظات لجنة التحقيق المستقلة، ضامنة سلامتها ومتعاونة تعاوناً كاملاً مع أي تحقيقات جديدة

أو جارية تقوم بها سلطات وطنية مختصة. ومن المرجح إلى حد بعيد أن نسعى إلى الاحتفاظ بعدد من موظفي اللجنة ممن لديهم معرفة بالمحفوظات من أجل الاستجابة للتحريات مستقبلاً، كما سنسعى إلى الحصول على بعض التمويل الإضافي من أجل الاحتفاظ بهم وتغطية النفقات المتعلقة بإدارة المحفوظات. وحيث إنه ستكون هناك حاجة إلى سياسة كشف سلسلة بين الفترة التي سيقوم فيها مكتب اللجنة بإدارة المحفوظات وعودته اللاحقة إلى إمرة الأمم المتحدة، فإنه من المتعين الآن التعجيل باحتتام المباحثات بين الأمم المتحدة واللجنة بخصوص سياسة الكشف عن المعلومات والاحتفاظ بالوثائق.

(توقيع) مارك مالوك براون

رئيس ديوان الأمين العام
